

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/19
13 December 1994
ARABIC
Original: FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ٤ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة،
بما فيها فلسطين

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ
عام ١٩٦٧، أعده السيد رينه فليبر، المقرر الخاص، وفقا لقرار لجنة
حقوق الإنسان ٢/١٩٩٣ ألف

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٥ - ١	مقدمة
٣		أولا - أنشطة المقرر الخاص
٦	٤٩ - ٦	ثانيا - انتهاكات حقوق الإنسان
١٢	٦٥ - ٥٠	ثالثا - الوضع في غزة
١٤	٨٠ - ٦٦	رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

مقدمة

١- توجه المقرر الخاص إلى اسرائيل والأراضي المحتلة، بما في ذلك غزة وأريحا، في الفترة الممتدة من ١٦ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وذلك في أعقاب الزيارة القصيرة التي قام بها في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ والتي تناولها في تقرير موجز. وقد صحبته في هذه الزيارة موظفة من مركز حقوق الإنسان ومترجمة فورية من مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ولا يسعني هنا إلا أن أشكر منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، السيد ت. أ. لارسن، الذي يسر تنظيم اقامة وتنقلات الفريق الصغير في سائر أنحاء الأراضي، ووزارة خارجية اسرائيل التي عززت أعمال المقرر الخاص باستجابتها لبعض الطلبات المتعلقة بزيارة بعض الأماكن الخاصة (السجون) وأتاحت للوفد حرية تنقل كاملة.

٢- ولا بد هنا من ايضاح بعض النقاط الهامة:

أ) ما زال المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان هو الشخص الوحيد المفوض رسمياً الذي يُسمح له بالذهاب بحرية إلى اسرائيل وإلى الأراضي المحتلة.

ب) إن اللجنة الخاصة المكلفة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وسائر العرب في الأراضي المحتلة، التي تستمد ولايتها من الجمعية العامة للأمم المتحدة، لم يُسمح لها قط بالدخول إلى الأراضي ولم تتمكن، في هذه السنة أيضاً، من الدخول إلى أراضي غزة وأريحا. وكانت اللجنة تقوم دائماً بجمع الشهادات انطلاقاً من البلدان المجاورة: مصر والأردن وسوريا.

ج) إن الشهادات التي جمعتها اللجنة الخاصة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٤ واردة في التقرير A/49/511 المقدم إلى الجمعية العامة. وقد أُرقت استنتاجات اللجنة الخاصة بالتقرير.

د) أجرى المقرر الخاص، في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، مقابلة في قصر الأمم بجنيف مع الأعضاء الثلاثة الذين تتألف منهم اللجنة الخاصة والذين اجتمعوا في جلسة عمل.

هـ) واتفق المقرر الخاص على وجوب ضم تقرير اللجنة الخاصة إلى الملف. كما اتفق على ألا يعاود المقرر الخاص عمليات الاستماع إلى الشهود نظراً إلى أن هذه العملية قد أُجريت بالفعل؛ ويكون له، بطبيعة الحال، الحق في الاستماع إلى أي شخص يمكن أن يساعد على انجاز مهام ولايته، إلا أنه لن يعد قائمة بالشهادات.

٣- وأخيراً، من الضروري التأكيد على أن اتفاقات المبادئ والاتفاقات المتتالية الموقعة في واشنطن والقاهرة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحصول قطاع غزة وأريحا على الحكم الذاتي، قد أدت إلى تغيير الوضع السياسي في الأراضي المحتلة. وتعتبر عملية السلام التي تم الشروع فيها عملية لا رجعة فيها وإن السلطات الاسرائيلية ترد طبعاً على جميع الملاحظات التي توجه إليها وعلى جميع الانتقادات المتعلقة بعدم مراعاة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بأن مواصلة العملية التي شرع فيها سوف تحل المشاكل المطروحة وأنه لا ينبغي التفكير في القيام بأي مسعى مواز.

٤- وخلال اقامة المقرر الخاص، وقع اعتداء تل أبيب الدامي يوم الأربعاء ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وسبقه اختطاف العريف واشسمان وفشل محاولة الإفراج عن هذا الجندي الشاب من قبل الجيش الاسرائيلي. وكانت قد حدثت، قبل ذلك بأسابيع، عملية اطلاق نار في أحد الشوارع المخصصة للمشاة في القدس الغربية وأدت هذه العملية إلى مصرع عدة أشخاص ومصرع الشخصين اللذين ارتكبا الاعتداء. وهذه الوقائع تعزز بطبيعة الحال موقف الاسرائيليين الذين يعارضون عملية السلام وتزيد من سخط جميع أولئك الذين ينادون باتباع سياسة القمع الشديد والعنيف ومن ضغطهم على الحكومة.

٥- وكما صرح مسؤولو المركز الاسرائيلي للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (B'tselem)، فإن التوازن بين الرغبة في احترام حقوق الإنسان والتوصل إلى حل سلمي بين الاسرائيليين والفلسطينيين، والسياسة التأديبية التي يخضع لها جميع العرب القاطنين في الأراضي المحتلة، هو توازن هش للغاية. وإن وقوع اعتداءات شبيهة بتلك التي وقعت خلال فترة اقامتنا يؤدي بصورة تلقائية إلى رد فعل شعبي مؤيد للقمع. ولا بد من الاعتراف بأننا شعرنا خلال فترة اقامتنا، من دون أن يعترينا أي خوف، بأن التوتر العام السائد، سواء في اسرائيل أو في الأراضي المحتلة أو في غزة، توتر يكاد يكون ملموسا.

أولا - أنشطة المقرر الخاص

جنيف، اجتماع المقرر الخاصين
للجنة حقوق الإنسان

الاثنين ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤
الثلاثاء ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤

جنيف، مقابلة مع أعضاء اللجنة الخاصة

الجمعة ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤

برنامج العمل في اسرائيل والأراضي المحتلة.

١٧-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

الاثنين ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

تل أبيب

مقابلة مع العميد أ. س. راموت، المنسق المشترك للعمليات الحكومية العامة في يهودا والسامرة وفي قطاع غزة؛

مقابلة مع العقيد ديفيد ياهاف، رئيس إدارة القانون الدولي، المقر العام للمحامي العام العسكري.

القدس

مقابلة مع السيد ديفيد لياي، وزير العدل؛

مقابلة مع السيدة حنان عشراوي، رئيسة اللجنة التنفيذية للجنة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطنين.

الثلاثاء ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

غزة

مقابلة مع السيد ت. أ. لارسن، منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة؛

مقابلة مع السيد الرئيس ياسر عرفات؛

مقابلة مع السيد راجي الصوراني وغيره من أعضاء مركز الحقوق والقانون في غزة؛

مقابلة مع السيد حيدر عبد الشافي.

الأربعاء ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

مقابلة مع الجنرال أ. أوفركيل ومع بعض موظفي مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص للأراضي المحتلة بشأن تشكيل وحدات الشرطة الفلسطينية؛

مقابلة مع السيد فريخ أبو مدّين، وزير العدل في السلطة الفلسطينية؛

مقابلة مع اللواء ناصر يوسف، رئيس قوة الشرطة الفلسطينية.

الخميس ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

القدس

مقابلة مع السيد اندرياس ويغر، رئيس وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية في تل أبيب والسيد دارسي كريستن، رئيس الوفد الفرعي للجنة في القدس.

رام الله

مقابلة مع السيد أحمد صياد، مدير معهد منديلا للسجناء السياسيين؛

مقابلة مع السيد فاتح عزام وبعض أعضاء منظمة "الحق" المعنية بحقوق الإنسان؛

زيارة منزل مخرب ومنهوب ومنزل سُدَّت مداخله.

تل أبيب

مقابلة مع السيد شيمون بيريز، وزير خارجية اسرائيل.

الجمعة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

صحراء النقب

مقابلة مع العقيد ليكس جيز، قائد معسكر اعتقال أنصار ٣ "كيتزيوت"؛

زيارة معسكر الاعتقال؛

مقابلة حرة مع تسعة سجناء.

الأحد ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

القدس

غذاء عمل مع السيد يوسي بيلين، نائب وزير خارجية اسرائيل.

الاثنين ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

القدس

مقابلة مع السيد يزهار بيير، المدير التنفيذي، والسيد يوفال جنبار، الباحث في المركز الاسرائيلي للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، (B'tselem)؛

مقابلة مع السيد خضر شقيرات، مدير مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية.

الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

الخليل

مقابلة مع السيد ايريك ماركييه وبعض موظفي مكتب لجنة الصليب الأحمر الدولية في الخليل ومع السيد زاهي جرادة، أحد العاملين في منظمة الحق في الخليل؛

مقابلة مع السيد مصطفى عبد النبي النتشة، عمدة الخليل؛

زيارة المدينة مع الدكتور زرايا، المستشار البلدي؛

زيارة سجن الظاهرية (قرب الخليل).

القدس

مقابلة مع السيدة ايريل هادار، مديرة إدارة حقوق الإنسان في وزارة الخارجية الاسرائيلية.

ثانيا - انتهاكات حقوق الإنسان

ألف - الأشخاص

٦- إن الشهادات التي جمعتها منظمات غير حكومية عديدة واللجنة الخاصة والتي اطلعنا عليها بواسطة التقارير المنشورة تتيح لنا التوقف عند بعض العناصر التي لاحظناها، دون أن نعيد النظر في سلسلة من الحالات المعينة.

٧- ونشير مع ذلك إلى أنه في كل مرة كان يقدّم إلينا سجين سابق، كان يعاد التذكير بمشكلة طول الاستجواب والظروف غير المقبولة التي يتم فيها (السجين جالس على كرسي بدون مسند ويداه مقيدتان خلف ظهره، إلخ). وأشار بعض الشهود إلى ضيق الزنزانة التي كانوا يحجزون فيها خلال الاستجواب وأيديهم مقيدة إلى حلقات مثبتة في السقف. والضغط النفسية جسيمة. فقد روى سجين أُطلق سراحه أنهم لكي يحملوه على الاعتراف بذنب، أحضروا أمامه شقيقته الحامل والتي كانت على وشك الولادة، وهددوه باغتصابها إذا لم يتعاون معهم. وإن مدة الاستجواب، وما يرتبط بها من آلام، يمكن أن تصل في بعض الحالات إلى ٣٠ يوما، حتى لو انتهى الأمر بالحكم بالبراءة.

٨- وقد تمكنا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ من زيارة معسكر اعتقال "كيتزيوت" في صحراء النقب. وقد افتتح المعسكر في عام ١٩٨٨ بصورة مؤقتة لسد نقص المكان في سجون الضفة الغربية، وما زال مستخدما حتى الآن، بعد توسيعه خمس مرات. وكانت قدرته الاستيعابية الكلية ٥٠٠ سجين. وأدى إغلاق بعض الأجزاء، وهو أمر لاحظناه، إلى تخفيض عدد السجناء إلى ٨٥٣ سجيناً، منهم ٨٥ سجيناً إدارياً.

٩- وينبغي أن يغلق هذا السجن بسرعة. غير أننا علمنا من أمره أنه قد أرسل اليه سجناء جدد لمدد احتجاز قصيرة .

١٠- إن كون معسكر كيتزيوت يقع في صحراء النقب في أرض اسرائيلية يخالف في حد ذاته اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر احتجاز السجناء في بلد غير بلدهم.

١١- وإن بُعد المعسكر يجعل زيارة السجناء أمرا شديدا الصعوبة. ويسمح للسجين الواحد بأن يتلقى زيارة شهرية لشخصين راشدين وطفلين. وتحتاج بعض الأسر إلى السفر طيلة نهار كامل لتصل إلى المعسكر.

ولمّا كان معظم الزوار من النساء، فإن التفتيش الإلزامي قبل الزيارة يثير مشكلة كبيرة إذا تم هذا التفتيش على أيدي الجنود. فالعالم الإسلامي لا يسمح بتدابير من هذا النوع لأنها تمس تقاليده وقواعده.

١٢- إن دوام الوضع المؤقت يؤدي، بطبيعة الحال، الى حالات لا تطاق. فقد تم إيواء السجناء تحت خيام للجيش لا تصلح للاستخدام مدة طويلة وتقاوم بصعوبة ظروف الصحراء.

١٣- والسجناء صغار السن: فقد قدر العمر المتوسط في المعسكر، إبّان زيارتنا، بـ ٢٥-٢٦ سنة. وماذا نقول عن هؤلاء الأشخاص الذين يصطلون أثناء النهار بدرجات حرارة تقارب الأربعين درجة مئوية ثم تهبط هذه الحرارة أثناء الليل الى حد أدنى يقارب الصفر؟

١٤- إنهم محتجزون في معسكر مغلق بسياج من القضبان الحديدية ومحاط بعد ذلك بهضبة يمكن أن تسير عليها السيارات. فيشكل المعسكر، بالتالي، حوضاً واسعاً.

١٥- ولما كان السجناء مضطرين بشكل محتوم إلى أن يتحدثوا مع بعضهم بعضاً طوال النهار، فإن المناقشة تنقلب تلقائياً، في بعض الظروف، الى اجتماع سياسي. ويفرض الأشخاص الأكثر نفوذاً وجهة نظرهم بسرعة، ونستطيع أن نؤكد أن المعسكر يصبح في مثل هذه الحالة مركزاً حقيقياً للتدريب على الحرب ضد المحتلين الاسرائيليين للأراضي. وقد قدم لنا قائد المعسكر، للأسف، برهانا على ذلك عندما ذكر أن الاعتداءات الأخيرة التي ارتكبتها فلسطينيون تمت على يد أشخاص كانوا قد خرجوا منذ مدة قصيرة (بضعة أشهر) من كيتزيوت: اعتداء بالأسلحة الآلي في شارع مخصص للمشاة في القدس، واختطاف العريف واشسمان، ثم قتله أثناء المحاولة الفاشلة التي قامت بها فرقة كومندوس اسرائيلية لإطلاق سراحه، وأخيراً، الاعتداء الدامي الذي ارتكبه شاب فلسطيني انتحاري داخل إحدى حافلات النقل العام في تل أبيب يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

١٦- ولقد تمكنا من الالتقاء والاجتماع، بناء على طلبنا، بمجموعة من تسعة سجناء في غياب الحراس الاسرائيليين. وقد أبدى معظمهم ملاحظات تتعلق بالزيارات التي أشير إليها أعلاه وكذلك بالصعوبات التي يلاقونها في تحمل الاحتجاز في ظروف معسكر كيتزيوت. واشتكى العديد منهم من عدم تلقي ما يكفي من العناية في حالة المرض: فلا يتم متابعة الحالات المرضية بسبب كثرة تغيير الطبيب العسكري للمعسكر. وأمراض البشرة الناجمة عن انعدام الظروف الصحية أمراض شائعة جداً كما أن قساوة الاحتجاز تسبب في كثير من الأحيان آلاماً في الظهر. والعناية السنّية غير مؤمنة، ويصعب تأمين تحويل الحالات الجسيمة إلى المستشفيات. والطعام مماثل للطعام الموزع على الجنود المكلفين بحراسة المعسكر. ويعد الوجبات طهارة يختارون من بين السجناء.

١٧- وكنا قد أعددتنا قائمة بثمانية سجناء أردنا الاجتماع بهم وقد وافق قائد المعسكر بلا أي تحفظ على طلبنا وجمع سبعة منهم (لأن الثامن قد أفرج عنه قبل ذلك بوقت قصير) وانضم اليهم إثنان آخران بصورة عفوية.

١٨- وفيما يلي قائمة السجناء الذين تم الاتصال بهم في معسكر أنصار ٣ كيتزيوت:

السيد سمير محمد العلول؛
 السيد عبد الرحمن محمود جمعة؛
 السيد محمود اسماعيل عطوة؛
 السيد خضر محمود عباس؛
 السيد نزار عواد الله؛
 السيد وجيه عيد؛
 السيد احمد قطلميش
 وهناك شخصان آخران لم نستطع، للأسف، معرفة اسميهما.

١٩- ويجب بطبيعة الحال التذكير بأن ٨٥ سجيناً في معسكر كيتزيوت هم من المحتجزين الإداريين. فقد أنهوا مدة حكمهم وأبقوا في الاحتجاز لمدة ستة أشهر، وهي عقوبة قابلة للتجديد ثلاث مرات، لأنهم يعتبرون خطرين. وفي الواقع، كان قد حكم على السيد أحمد قطلميش، قبل مرورنا بعدة أيام، بفترة احتجاز ثلاثة أشهر.

٢٠- ونود أن نشير إلى ما يتصف به قائد المعسكر، العقيد ليكس جيز، من فكر منفتح، فقد أجاب بدون مواربة على جميع أسئلتنا، وأذن بزيارة المعسكر، ووافق فوراً على طلبنا المتعلق بمقابلة مجموعة من السجناء سلمناه قائمة بهم لدى وصولنا.

٢١- أما زيارتنا في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ لسجن الظاهرية بالقرب من الخليل، فإنها تدفعنا إلى أن نلاحظ مرة أخرى صعوبة ظروف احتجاز السجناء. فتضم القاعات العمومية ما يقرب من ثلاثين سجيناً ممددين على فراشهم. ولا يدخل ضوء النهار إلا عبر فتحات صغيرة مثقوبة في أعلى حائط يبلغ ارتفاعه أربعة أمتار. وإن كون مدة الإحتجاز هنا قصيرة لا يخفف من وطأة هذا الاختلاط ومن الافتقار إلى القواعد الصحية اللازمة.

٢٢- ويقوم ممثلو لجنة الصليب الأحمر الدولية، بانتظام، بزيارة مكاني الاحتجاز هذين.

٢٣- لقد توقفنا طوعاً أمام مشكلة السجناء لأنها المشكلة التي كان محدثونا من المنظمات غير الحكومية الذين التقينا بهم في الأراضي المحتلة يشيرون دائماً إلى أنها تشكل، في نظرهم، المشكلة الأولى التي ينبغي إيجاد حل لها، وبصفة خاصة، طبعاً، مشكلة السجناء السياسيين.

٢٤- وهناك مشكلة أخرى تتصل مباشرة بالسجناء وهي تقييد حرية تنقل الأشخاص. وفي الواقع، تقوم إسرائيل بعد كل اعتداء - ونريد أن نوضح تماماً هنا أنه لا يمكننا تبرير أعمال إرهابية دامية - باتخاذ تدابير تأديبية جماعية. وبوجه عام، تقوم باقتال منافذ الأراضي ومناطق الحكم الذاتي، فتمنع بذلك العمال الفلسطينيين من الذهاب إلى عملهم ومن ثم، تحرمهم من الدخل الوحيد الذي يمكن أن يحصلوا عليه.

٢٥- ويؤدي هذا الأسلوب إلى اضطرابات في الاقتصاد الزراعي لإسرائيل، وبخاصة في صناعة التشييد؛ ولذا سمحت الحكومة باستخدام عمال من أصل أجنبي، ولا سيما من تايلند.

٢٦- ومن الأهمية بمكان تقدير أثر هذه التدابير والتذكير بأن أكثر من ٢٠ ٠٠٠ فلسطيني من قطاع غزة يعملون خارج اقليم الحكم الذاتي. ولقد التقيناهم، بعد ظهر يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، عندما طردوا من عملهم دون أن يعرفوا مدة التدبير المتخذ بحقهم، بعد اعتداء تل أبيب، وهو اعتداء ارتكبه على أي حال إرهابي لم يأت من غزة.

٢٧- والعقوبات الجماعية وخيمة العواقب، وإن كانت، كما قال لنا أحد محدثينا في وزارة الخارجية، تسمح بضمان أمن العمال الفلسطينيين الذين قد يصبحون ضحايا لأعمال انتقامية في إسرائيل.

٢٨- وباغلاق الأراضي وقطاع غزة، يتم أيضا منع الطلاب في هذه المنطقة الصغيرة من التوجه إلى مدارسهم في الضفة الغربية.

٢٩- ويتجلى أيضا الافتقار إلى حرية التنقل، على المستوى العام، في أن الفلسطينيين لا يملكون جوازات سفر وبالتالي لا يستطيعون السفر إلا استنادا إلى وثائق تعدها السلطة الاسرائيلية خصيصا وعلى أساس كل حالة على حدة.

٣٠- وفرضت قيود على حرية التجارة في الخليل بعد مذبحة مسجد ابراهيم الكائن داخل الحرم الابراهيمي في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. وعلاوة على إغلاق المسجد، مما منع المسلمين من التوجه إلى مكان عبادتهم التقليدي، تقرر حماية المستوطنة الصغيرة التي أقيمت في قلب المدينة القديمة بإغلاق السوق المركزية في الخليل. ويضطر المزارعون وزارعو البقول اليوم إلى عرض منتجاتهم في سوق مرتجلة على مستدير في المدينة تمر فيه السيارات بلا انقطاع لأنها لا تستطيع أن تتجنبه وتقوم هذه السوق على مساحة أضيق من مساحة السوق التقليدية. ويؤدي إغلاق هذه السوق الأخيرة، تلقائيا، إلى إغلاق الدكاكين التي تحيط بها والتي لم يعد يأتيها أي زبون. وقد اختفت المبادلات التجارية بين المنتجين الزراعيين في الريف المجاور وتجار السوق.

٣١- ولحماية المستوطنين الساكنين في وسط المدينة (بين ٤٠ و ٥٠ شخصا)، يُحتفظ على الدوام بهيئة مراقبة عسكرية قوية. وقد أغلقت الطرق التي تؤدي إلى المنازل الاسرائيلية بكتل من الاسمنت، وتخضع الطرق الضرورية لتنقل المستوطنين أنفسهم أو للوصول إلى مساكن الفلسطينيين لرقابة شديدة من جانب جنود مسلحين. ولا تستطيع أية سيارة فلسطينية الدخول إلى هذه المنطقة ويضطر سكان هذه الأخيرة إلى القيام بدورات واسعة وغير مجددة للوصول إلى منازلهم. أما التلاميذ الذين يذهبون إلى المدرسة أو يعودون إلى منازلهم، فيخضعون لنفس عمليات الرقابة كما لو كانوا يسكنون في منطقة مغلقة.

٣٢- ويتعرض الفلسطينيون لاستفزازات ومضايقات عديدة من جانب المستوطنين: كالرمي بالحجارة، وحرق السيارات، وتحطيم النوافذ، وما إلى ذلك.

٣٣- لقد تعب سكان الخليل إلى حد كبير من هذا الوضع، وترك بعض من سكانها بيوتهم لأنه لم يعد بإمكانهم أن يتحملوا انتهاكات أماكن إقامتهم، وخاصة إذا كانوا يعيشون على مقربة من مستوطنة كريات أربا. غير أن السلطة الاسرائيلية لا تسمح بعمليات تشييد جديدة في حزام المدينة. والبيوت التي تشيّد بدون رخصة - وهذه الرخص تمنح بالتقدير - يتم تدميرها. ولا يمكن أبدا هنا إلا أن يساورنا شعور بأنه يتم اتخاذ

كل أنواع التدابير لمنع قيام حياة اعتيادية في الخليل ومن ثم، تعزيز تهويد المدينة من خلال إجبار سكانها على الرحيل.

٣٤- ولا حاجة إلى أن نضيف أن الخليل أصبحت نقطة حساسة بوجه خاص في الأراضي وأن العنف قد ينفجر في هذه المدينة في أي لحظة، مما سيؤدي، بطبيعة الحال، إلى قمع شديد.

٣٥- ولا بد أيضا، لاستكمال هذا الجزء من التقرير الذي يتناول الانتهاكات المباشرة بحق الأشخاص، من التأكيد على مناخ عدم الأمن السائد في الأراضي المحتلة على صعيد القانون. وفي الواقع، هناك، علاوة على التشريع الاسرائيلي، أوامر متعددة سارية المفعول اتخذتها السلطات العسكرية التي تدير الأراضي. وتختلف القواعد بين ناحية وأخرى ومنطقة وأخرى تبعا للحكام الذين أصدروها وحسب الأحداث أو الاضطرابات التي جرت في كل مكان؛ وكثيرا ما تبقى سارية المفعول حتى ولو زال السبب الذي برر إصدارها.

باء - المياه

٣٦- يدرك المرء تماما الأهمية التي يمكن أن تتسم بها مسألة احتياطات المياه وتوزيعها على السكان في منطقة مثل المنطقة التي تشملها الأراضي المحتلة وقطاع غزة. وباستثناء بعض الحالات (بيت لحم ورام الله)، تتحكم السلطة الاسرائيلية في توزيع المياه.

٣٧- وينظم استهلاك المياه بطريقة الحصص: فيخصص ١٢٠ مترا مربعا في السنة للسكان الواحد من الفلسطينيين؛ أما المستوطنون الاسرائيليون، فيحق للسكان الواحد منهم ٦٠٠ متر مكعب في السنة. وحدد سعر المتر المكعب من المياه بـ ١,٦ دولار للفلسطينيين وبـ ٠,٦ دولار للمستوطنات.

٣٨- وقدر الاحتياطي السنوي من المياه بقرابة ٦٠٠ مليون متر مكعب، خصص منها ١٠٠ إلى ١٢٠ مليون متر مكعب للفلسطينيين، وظل الباقي في أيدي الإدارة الاسرائيلية التي تفيد منه المستوطنات (بصورة غير حصرية).

٣٩- وكانت غزة تمنح، قبل الحكم الذاتي، قرابة ٢٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا؛ إلا أن هذه الحصص خفضت إلى عشرة ملايين متر مكعب. ويجب التأكيد على أنه لا يتوفر الماء الجاري لأغلبية الفلسطينيين.

٤٠- وردا على بعض أسئلتنا المتعلقة بالتزود بالمياه، أجيب بأنه تركزت للفلسطينيين إمكانية حفر الآبار. غير أن العمق الأقصى المحدد لاستخراج المياه هو ١٠٠ متر؛ ولما كان يسمح للمستوطنات بحفر آبار بعمق يصل إلى ٥٠٠ متر تحت سطح الأرض، فإن عمليات الحفر هذه لها حظ أوفر في أن تصادف طبقة مائية وتسيء إلى عمليات استقاء المياه التي تجري على عمق أقل.

٤١- وهذه المعلومات زودنا بها مدير مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية، السيد خضر شقيرات، الذي يتولى الدفاع عن حقوق الفلسطينيين في مجالي الأموال العقارية والمياه.

جيم - الأموال العقارية

٤٢- إذا كان الكل يشهد اليوم على توقف سياسة زرع مستوطنات اسرائيلية جديدة في الأراضي المحتلة، فإن كل الشهادات تتطابق، في المناطق التي زرعناها، لتؤكد أن المستوطنات القائمة تتوسع.

٤٣- ويبدو أن طرق احتلال الأراضي التي يملكها الفلسطينيون قد تطورت اليوم: فيتم توسيع محيط مستعمرات معينة (الخليل)، ويتم اقتلاع أشجار من الأراضي الفلسطينية المجاورة من أجل زيادة مساحة المستوطنة. ولا تجد الشكاوى القانونية عملياً أي صدى، ولا يُقبض مطلقاً على المذنبين.

٤٤- ويتم نزع الملكية لإنشاء طرق تسهل الوصول إلى المستعمرات وتربطها ببعضها بعضاً، متفادية المرور في المناطق الفلسطينية. وتُنزع الملكية لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة (إنشاء مقالع مثلاً). وتصادر الأراضي لإنشاء "مناطق طبيعية محمية". ومن السهل ملاحظة أن هذه المناطق، مثلها مثل المقلعين للذين استرعى نظرنا اليهما والذين تطلبوا مليون متر مربع من الأرض، تقع على خط يمر بين مستوطنتين، مما ينشئ على هذا النحو منطقة مراقبة هامة.

٤٥- ويعارض الفلسطينيون بوجه عام مصادرة أراضيهم ويرفضون، بالتالي، التعويضات التي تعرض عليهم. ولا تؤدي الدعاوى المقامة أمام القاضي إلا إلى إبرام ما تم التخطيط له أو تم تحقيقه بالفعل وإلى تحديد تعويض.

٤٦- وكانت مشكلة تدمير المنازل التي يختبئ أو يمكن أن يختبئ فيها إرهابيون قد استرعت انتباهنا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إبّان زيارتنا الأولى. ويبدو أن وسيلة القمع هذه لم تعد مستخدمة، أو على أي حال لم تعد مستخدمة بصورة منهجية. إلا أن هناك وسيلة أخرى، هي ختم البيوت بالشمع الأحمر، ما زالت آثارها بادية حتى اليوم.

٤٧- وقد شاهدنا في رام الله منزلاً سدت مداخله منذ عام ١٩٩٠ وما زال سكانه يعيشون في عنبر صغير بني بشكل غير متين وكيفما اتفق أمام المبنى. فلا يعرف الأطفال الصغار من منزلهم سوى الواجهات والأبواب المغلقة. ويلاحظ في الواقع أن ما من أحد قادر على أن يقرر متى وكيف يجب إعادة فتح المنزل والسماح لمالكيه باستخدامه. ولم تحدد أية قاعدة في هذا الشأن وتستمر العقوبة التي تقع على عائلة بأكملها من دون أن يكون من الممكن الحصول على قرار جديد.

٤٨- وفي هذه المدينة نفسها، قامت مجموعة من الضباط (أربعة إلى خمسة حسب شهادات السكان)، في الساعة الثانية من صباح يوم الأربعاء ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بإيقاظ أسرة بواسطة مكبر صوت، وأمرت جميع ساكني المنزل العائلي الصغير بالخروج. وكان الهدف هو اعتقال شخص مشتبّه فيه فكان الشخص الذي اعتقل هو أحد أطفال الأسرة وهو طالب شاب. وتركت مجموعة الضباط الأسرة في الخارج وولجت إلى المنزل وقامت بصورة منظمة بقلب محتويات جميع الغرف رأساً على عقب: فشقت الدواوين والأسرّة، وأفرغت الخزائن وألقت بمحتواها على الأرض، وأتلفت المطبخ وانتزعت الأجهزة الكهربائية وحطمتها، وسكبت مدخرات الغذاء، بما فيها مدخرات الزيتون التي أفرغت أو عيبتها على السطّاحة، ومزّقت دفاتر التلاميذ والكتب. وتتويجا لهذا العمل البطولي، تفوّط أحد الرجال في الرواق، وألقى ببرازه فوق أحد

الأسرّة. وقد جرت الوقائع قبل وقوع اعتداء تل أبيب في نفس اليوم بأكثر من سبع ساعات ولا يمكن على الإطلاق اعتبارها عملاً انتقامياً يرتبط بهذا الاعتداء.

٤٩- وقد أبلغنا هذه الحالة فوراً إلى أحد محدثينا الإسرائيليين فأسف لها، إلا أنها تدل، إذا كان ثمة حاجة إلى ذلك، على أنه يمكن لأفراد جيش احتلال، رغم الأوامر ورغم صعوبة عملية السلام، أن يقوموا دائماً، بدافع اللعب أو بدافع الحق، بارتكاب أعمال قسوة لا يمكن السيطرة عليها وأن هذه الأعمال تؤجج نار الحق ضدّهم وضد جميع المحتلين.

ثالثاً - الوضع في غزة

٥٠- يجب التسليم تماماً بأن الوضع في غزة، بعد مرور بضعة أشهر على الحكم الذاتي، وضع يلفه الغموض وأن هناك مجموعة من المشاكل ترهق كاهل السلطة الفلسطينية.

٥١- وتقوم قوة الشرطة الفلسطينية التي يرأسها اللواء ناصر يوسف، بضمان الأمن. وقد شكلت هذه القوة على عجل، ويبدو أنها تلقى قبولا من السكان بالرغم من أن العناصر التي تتألف منها قد أتت من خارج المنطقة. ويواصل تدريبها محلياً ضباط كبار من الشرطة النرويجية والسويدية، بين جهات أخرى، وذلك بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان.

٥٢- إن تحويل جنود إلى أفراد شرطة ليس بالأمر السهل ويجب قبل كل شيء تدريب أفراد الشرطة الجدد على حقوق المواطنين وعلى حدود عمل الشرطة وعلى حقوق الإنسان بوجه عام. ويحبذ اللواء يوسف إنشاء مدرسة شرطة بمساعدة خبراء أجانب. ولا يتوفر أي تمويل لهذا المشروع اليوم.

٥٣- وحرية التعبير مكفولة وليس هناك أي تمييز بين أنصار أو أعداء عملية السلام أو السلطة الفلسطينية. ويتعلق الأمر الآن بضمان حرية الصحافة.

٥٤- وانتشار الأسلحة بين السكان يجعل مراقبة الأمن صعبة؛ فمن الضروري فرض رقابة على امتلاك الأسلحة. ويتوقع أن يتم حل هذه المشكلة الخطيرة باعتماد قانون تجري دراسته حسب المعلومات التي استقيناه من السيد فريخ أبو مدين، المسؤول عن العدل داخل السلطة الفلسطينية.

٥٥- والتوتر القائم بين السلطة الفلسطينية والمعارضة السياسية كبير وإن عمليات التدخل التي تقوم بها الشرطة تتصف دائماً بحساسية بالغة. وتخالف المعارضة بصورة منتظمة القواعد الصادرة، بتنظيمها، مثلاً، مظاهرات غير مرخص بها، دون أن يكون بالإمكان التدخل. وإن خطر وقوع مصادمات خطر كبير دائماً. كذلك من الصعب تطبيق الاتفاق المعقود مع إسرائيل والذي ينص على وجوب تدخل قوات الشرطة الفلسطينية بناءً على طلب شرعي من إسرائيل، مع مراعاة بعض الإجراءات، وذلك في إطار المساعدة المتبادلة. إن هذه الصعوبات لا يجوز أن تشكل أعذاراً وإن الجميع متفقون في غزة على أن عدم وجود تشريع واضح أمر يؤسف له.

٥٦- كذلك تطلب السيدة حنان عشاوي - التي يقع مقر منظماتها في القدس - توحيد القانون بالنسبة لمجموع الأراضي المحتلة ومناطق الحكم الذاتي. والواقع أن التاريخ، والاحتلال العسكري ومراسيمه، والحكم الذاتي الحديث، أمور قد أثرت على قواعد القانون في المنطقة بأكملها إلا أنها لم تؤد إلى توضيح القانون أو توحيده.

٥٧- ولا يمكن أن تحل هذه المسألة إلا بإجراء انتخابات حرة في مناطق الحكم الذاتي وإقامة سلطة تحوّل حق التشريع. والواقع أن السلطة الاسرائيلية قد احتفظت، في الاتفاقات، بحقها في الاعتراض على بعض الأحكام أو بعض نصوص القانون التي يمكن أن يبدو لها أنها ذات خطر على أمن إسرائيل!

٥٨- وتحتاج أراضي الحكم الذاتي كذلك الى تلقي مساعدة في مجال تدريب القضاة.

٥٩- ومن الممكن إلغاء جميع الأوامر العسكرية التي صدرت خلال سنوات الاحتلال الـ ٢٧، إلا أنه لا يمكن إلغاؤها بدون موافقة إسرائيل.

٦٠- وإذا كانت الانتفاضة قد انطفأت مع حصول قطاع غزة وأريحا على الحكم الذاتي، أي منذ الآثار الأولى لعملية السلام الناجمة عن اتفاقي أوسلو والقاهرة، فإنه ما زال يوجد في غزة، بالرغم من انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية منها، ٤٥٠ جنديا اسرائيليا لحماية المستوطنات الاسرائيلية في هذا الاقليم.

٦١- أما في مجال البنى الأساسية، فيجب اصلاح كل شيء أو بناؤه من جديد، ولا سيما في مدينة غزة: فالطرق ومجاري المياه المستعملة وشبكة جر المياه وغيرها في حالة يرثى لها. ولا بد من تنظيف الشواطئ البديعة إذا فكر في يوم من الأيام في تنمية السياحة.

٦٢- وما زالت مشكلة العمال البالغ عددهم ٢٠ الى ٣٠ ألف عامل والذين يعملون في إسرائيل، قائمة. ويصل معدل البطالة حاليا الى ستين في المائة، وإن إعادة بناء غزة، التي لا يتوفر لها تمويل مضمون، لن تستوعب جميع العاطلين عن العمل.

٦٣- ويجب على السلطة الفلسطينية، لكي تفي باحتياجاتها الخاصة، أن تنشئ أو أن تعيد تنظيم إدارة عامة قادرة على جباية الضرائب. ولما كان السكان يعانون من البؤس، فإن الموارد الضريبية ستكون بالتأكيد ضعيفة وغير كافية لتلبية احتياجات السلطة السياسية للقيام بمهامها، حتى ولو حللت هذه الاحتياجات على أكمل وجه.

٦٤- أما على الصعيد الاقتصادي، فإن حالة غزة تشير بالغ القلق. فأراضي المنطقة فقيرة، والرمل مهيمن فيها، والصادرات إلى المناطق الخارجية شبه معدومة. وتأتي غالبية المنتجات المستهلكة في غزة تقريبا من إسرائيل. ولا يمكن تحقيق التنمية إلا بدعم مكثف من الخارج.

٦٥- وبالرغم من أن السكان الذين زرعناهم يؤيدون السلام، في غالبيتهم على الأقل، فإن دقة الوضع، وبطء التحولات، وتراجع الأمل في حياة أفضل، أمور تؤدي إلى مرارة لا يمكن إلا أن تكون ذات خطر على استقرار المنطقة بأكملها في المدى الطويل.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٦٦- لقد قمنا، في المقابلات التي أجريناها مع الوزراء ومساعدتهم، بإبلاغ السلطات الإسرائيلية بتقديرنا للوضع في الأراضي المحتلة وفي منطقة الحكم الذاتي في غزة، وكذلك بالوقائع التي عايناها والشهادات التي استقيناها (والتي تعذر بطبيعة الحال التحقق منها بالتفصيل).

٦٧- ويتضح أن عملية السلام التي شرع فيها عام ١٩٩٣ تتطلب إرادة من الأطراف على مواصلة المفاوضات لتجعل قراراتها لا رجعة فيها. ويفترض أن يؤدي ذلك، فيما بعد، إلى توسيع الاستقلال الذاتي الفلسطيني في الأراضي وإلى تولي الفلسطينيين تنظيم وإدارة قطاعات معينة (كالعليم والصحة، الخ).

٦٨- وتبذل هذه الجهود بصورة موازية لالتماس حلول ثنائية يفترض أن تؤدي إلى إحلال السلام وإقامة علاقات جديدة بين دول الشرق الأوسط. ويدل الاتفاق الأخير المعقود مع المملكة الأردنية على الرغبة الإسرائيلية في إزالة حالة الحرب بين إسرائيل وجيرانها.

٦٩- فلا مجال، إذاً، لتجاهل جميع الخطوات الإيجابية التي تم تحقيقها. إلا أنه لا بد من الاعتراف تماماً بأن أكبر الفرص لاحترام حقوق الإنسان لن تتوفر إلا في نهاية العملية التي بدأت. فمن واجب المجتمع الدولي، بالتالي، أن يدعم هذه العملية، وأن يدعم أيضاً أطرافها دعماً مادياً وقوياً. وإلا، فإن الأمل الناشئ سيتحول إلى خيبة أمل مشوبة بالسخط وستظهر دورة الإعتداءات والقمع من جديد في كل البلاد.

٧٠- وهناك نقطتان لم نتناولهما في هذا التقرير لا تزالان دقيقتي الطابع وهما القدس والمستوطنات.

٧١- ففيما يتعلق بالأولى، فإن ردود الفعل الفلسطينية على الاتفاق الأردني - الإسرائيلي والموقف الذي اتخذته بعد ذلك صاحب الجلالة الملك حسين تدل، إذا كان هناك من حاجة، على الحساسية الخاصة التي تتصف بها هذه المسألة.

٧٢- وفيما يتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية المزروعة في الأراضي المحتلة، وكذلك في غزة، لا حاجة إلى أن يكون المرء نبياً ليؤكد أنها ستشكل بالضرورة نقطة بالغة الدقة في تنظيم العلاقات بين إسرائيل وجيرانها الفلسطينيين. وينبغي تحديد وضع هذه المستوطنات بوضوح ولا يمكن حل مشكلة أمنها، في الأجل البعيد، بالاحتفاظ بقوات متخصصة في أراض استعادت استقلالها الذاتي، فما بالك لو استقلت.

٧٣- وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من المحدثين الذين التقينا بهم تعترف بأن السكان اليهود والسكان المسلمين قد عاشوا دائماً في أرجاء هذا البلد جنباً إلى جنب، فإن الوضع الحالي، إذا لم يتم تحديده من جديد، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى مجابهات أليمة. وقد سبق أن أشرنا إلى هذه المشكلة في تقريرنا الوجيه المؤرخ في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

٧٤- إن من واجب المجتمع الدولي أن يدعم العمليات والمفاوضات الجارية، وأن يعمل على نجاحها، وأن يسهل بعد ذلك تطبيق الاتفاقات التي ينبغي أن تتكامل بالنجاح. وعندها، وعندها فقط، يمكن أن نتصور قيام علاقات جديدة بين الاسرائيليين والفلسطينيين تؤخذ فيها حقوق الإنسان في الاعتبار بطبيعة الحال.

٧٥- لقد كُلِّفت اللجنة الخاصة التي عينتها الجمعية العامة، منذ احتلال الأراضي، بمراقبة احترام حقوق الإنسان في هذا الجزء من العالم. ولم يُسمح لهذه اللجنة قط بالدخول إلى إسرائيل ولا إلى الأراضي لكي تنجز مهام ولايتها. وقد أعدت تقاريرها بالاستماع إلى شهود في خارج الأراضي. ولم تفلح لا الجمعية العامة ولا لجنة حقوق الإنسان في تغيير موقف إسرائيل من اللجنة.

٧٦- كما لم تفلح لا الجمعية العامة ولا لجنة حقوق الإنسان في تحقيق أوجه نجاح خاصة في ميدان احترام حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وقد تعذر اتخاذ أي تدبير ملموس ويتضح أن الإدانة السياسية غير فعالة. والرأي العام الدولي يشبه الرأي العام الإسرائيلي: فيبدو له أن الأمن يجب أن يسبق حقوق الإنسان، ويبرز هذا الشعور بعد كل اعتداء إرهابي. كما أن قراءة هذا التقرير لن تؤدي إلى تغيير الحالة تغيراً سريعاً وملموساً في الأراضي المحتلة.

٧٧- ونستخلص من ذلك أن الدول وحدها، من خلال علاقاتها الثنائية أو المتعددة الأطراف، هي القادرة على التأثير على الحكومة الإسرائيلية أو حتى على المفاوضين في عملية السلام. وفي إمكان هذه الدول نفسها أيضاً أن تشارك بنشاط في إنجاح المشاريع التي تم الشروع فيها من خلال تقديم مساعدة مالية وتقنية إلى مناطق الحكم الذاتي. ويجب أن نكف عن الإعتقاد، خلافاً لما أظهر لنا تاريخ البشرية، وخاصة تاريخ القرون الأخيرة، بأن الإحتلال العسكري لأحد الأقاليم من جانب جيش أجنبي يتمشى مع احترام حقوق الإنسان كما نفهمها اليوم وكما تم تعريفها.

٧٨- والحل يكمن، بطبيعة الحال، في إقامة علاقات سلمية طبيعية بين الدول تكفل وجود وأمن كل منها.

٧٩- وهذه الأفكار لا تقودنا إلى التخلي عن شجب إنتهاكات حقوق الإنسان ولا إلى عدم التدخل في البلدان المهددة فيها هذه الحقوق. ولكن إذا كان حل المشكلة لا يكمن في مجرد شجب الوقائع عن طريق نشر تقرير، فلنقدم، إذن، على تغيير هذا الأسلوب.

٨٠- ومن هذا المنطلق نقدم هذا التقرير، خالصين بطبيعة الحال إلى اقتراح التخلي عن خدماتنا، لا بل التخلي عن تعيين مقرر خاص في الأراضي المحتلة. إن التقرير قد يريح الضمير، ولكن يجب أن تقاس فعاليته بما للتصريحات الواردة فيه من أثر وبالطريقة الجادة التي يعالجها بها أولئك الذين تتوجه إليهم هذه التصريحات.

- - - - -